



الاستثمار في التدريب ... ركيزة للمجتمع

20

25

التقرير السنوي

الرؤية



معهد قضائي رائد يدعم
التميز العدلي والتنافسية
العالمية

الرسالة

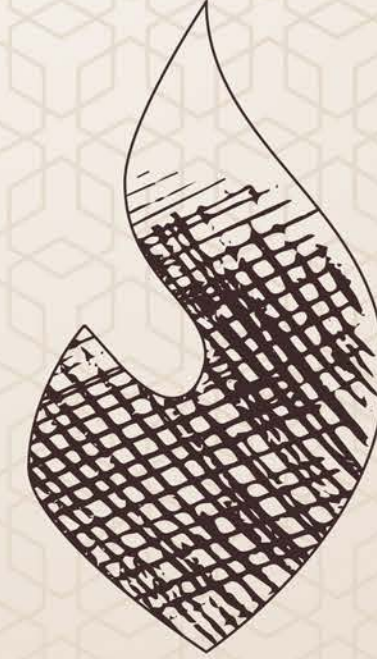


تقديم تجربة رائدة في
التدريب والتطوير القضائي
والمساهمة في نشر
المعرفة القانونية للمجتمع

القيم



- النزاهة والشفافية
- الاستباقية
- التميز والابتكار
- العمل بروح الفريق



”
نريد جيلاً يوظف العلم لخدمة
الإنسان، ويجعله منزه المعرفة
جسراً خير الأوطان

“

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي





”

التعليم هو الاستثمار الأهم من
أجل مستقبل أفضل

“

سمو الشيخ

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع،
رئيس المجلس التنفيذي

”
غايئنا الاستثمار في
الكوارر الموائنة المؤهولة
بما يعزز جهازنا القضائي

“

سمو الشيخ

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية،
رئيس المجلس القضائي في إمارة دبي



المحتويات



المسار السادس

82

المعارض ... حضور معرفي وقانوني



المسار الرابع

70

منصات ذكية ... رؤية رائدة



المسار السابع

86

فعاليات مؤسسية ... تواصل فعال



المسار الخامس

76

مبادرات استباقية ... تطوير مستمر



المسار الثاني

48

نشر المعرفة القانونية ... خدمة للمجتمع



المسار الثالث

56

شراكات استراتيجية ... تكامل مؤسسي



المسار الأول

22

تدريب قضائي متميز ... أثر مستدام للمجتمع

”

التدريب القضائي في خدمة المجتمع والعدالة

شكّل عام 2025 والذي خُصّ ليكون عام المجتمع محطة متميزة في مسيرة معهد دبي القضائي، جسّد خلالها التزامه بتطوير وتعزيز منظومة العدالة، وبناء كوادر بشرية قادرة على استشراف المستقبل وصياغة معالمه، وترسيخ دور التدريب القانوني والقضائي كأداة فاعلة في بناء مجتمع مستقر وآمن قانونياً، ترجمة للرؤية السديدة لقيادتنا الرشيدة والتي طالما تضع الإنسان في صلب أولويات التنمية.

وقد واصل المعهد خلال هذا العام ترسيخ مكانته المؤسسية، من خلال نهج استراتيجي يوازن بين السياسات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية في التدريب والتأهيل القضائي، بما يدعم مكانة إمارة دبي كنموذج متقدم للحكومة القضائية وسيادة القانون، قائم على الكفاءة والابتكار والاستدامة.

وفي إطار تعزيز الحوكمة المؤسسية وضمان جودة المخرجات، اعتمد المعهد أطراً ومعايير وطنية متقدمة أسهمت في ترسيخ موثوقية برامج كمؤهلات وطنية معتمدة، وربط مخرجات التدريب القضائي بالأطر الوطنية والدولية واحتياجات الواقع العملي واستشرافاته المستقبلية، بما يضمن استدامة الأثر ورفع جاهزية المنظومة القضائية.

كما واصل المعهد دعمه للبحث العلمي القانوني، إيماناً بدور المعرفة في تعزيز التفكير الاستشرافي في قراءة التحولات القانونية، فضلاً عن استحداث حلول رقمية مبتكرة تواكب تسارع المتغيرات القانونية والتدريبية العالمية. وفي ذات السياق، أطلق المعهد مبادرات مجتمعية هدفت إلى تعزيز الوعي القانوني، وترسيخ ثقافة المشاركة المجتمعية، انطلاقاً من أن العدالة المستدامة لا تكتمل إلا بمجتمع واع شريك في حماية القانون وترسيخ قيمه.

وانطلاقاً من قناعته بأن تطوير العدالة مسؤولية تكاملية، واصل المعهد توسيع شبكة شراكاته الاستراتيجية محلياً ودولياً، بما يعزز تبادل الخبرات، وتكامل المعرفة، وتوحيد الجهود في مواجهة التحديات القانونية المستقبلية. ولا مرء أن هذه الإنجازات هي ثمرة جهود مخلصه لفريق عمل المعهد. وإذ نتطلع بثقة وطموح إلى مواصلة المسيرة، ترسيخاً لريادة دبي القضائية، وتعزيزاً لسيادة القانون وخدمة المجتمع.



سعادة المستشار
عصام عيسى الحميدان

النائب العام لإمارة دبي
رئيس مجلس إدارة معهد دبي القضائي

” عامٌ منهُ الإنجاز وريادة تتجدد

عاقاً تلو الآخر، يواصل معهد دبي القضائي ترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة في تطوير القدرات القضائية، من خلال بيئة تدريبية متكاملة تقوم على الابتكار، للارتقاء بكفاءة التعليم والتدريب القضائي، والاستجابة لمتطلبات منظومة عدلية تتسم بالتطور، والتخصص، وتسارع وتيرة التحول الرقمي.

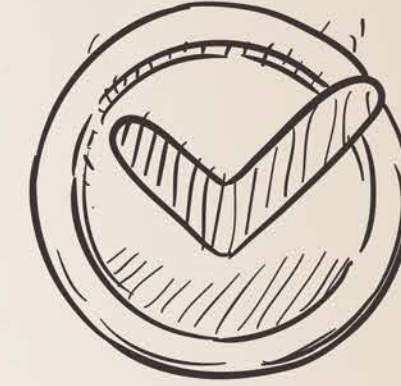
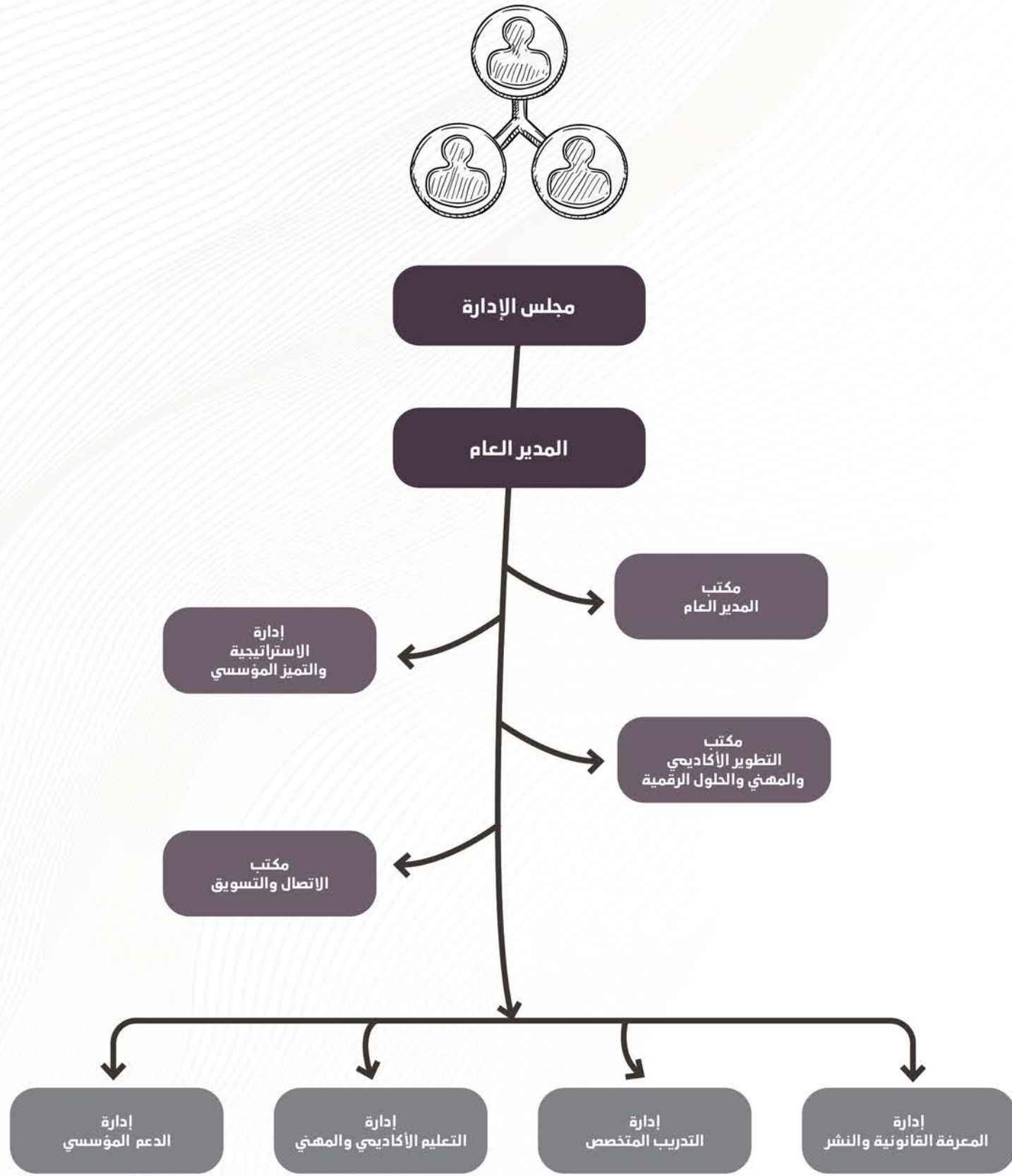
فقد جاء عام «المجتمع» 2025، ليؤكد قناعة معهد دبي القضائي بأن التدريب القضائي لم يعد مساراً مهنيًا فحسب، بل مسؤولية مجتمعية تسهم في بناء الثقة، وتعزيز الاستقرار المجتمعي، وحصون الحقوق. وقد شكّل هذا العام محطة متقدمة في مسيرة المعهد، تجلّت فيها ثمرة الاستثمار في الإنسان، والمعرفة، والتقنية، بوصفها ركائز متكاملة لتطوير منظومة العدالة.

وقد توجت مسيرة المعهد بسلسلة من الإنجازات النوعية التي عكست نضج الرؤية الاستراتيجية. وفي مقدمتها حصول المعهد على اعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمؤسسة تدريبية مهنية معتمدة، في خطوة تؤكد التزامه بتطبيق أعلى المعايير الوطنية والدولية في جودة التدريب. وفي انسجام مع روح «عام المجتمع»، أطلق المعهد حزمة من المبادرات المجتمعية لتنمية الوعي القانوني وترسيخ ثقافة المشاركة المجتمعية. فقد تم إطلاق مبادرة «مجتمعنا يقرأ»، لتعزيز ثقافة القراءة والمعرفة القانونية، إلى جانب تنظيم ورش عمل متخصصة في إدارة الشراكات وأثرها في تحقيق استدامة المجتمع، وتقديم محتوى توعوي قانوني عبر سلسلة «تشريع اليوم» المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، إضافة إلى برامج تدريبية عُيّنت بتمكين المرأة وتسهيل الضوء على مكانتها ودورها في التشريع الإماراتي. كما واصل المعهد توظيف التقنيات الذكية والابتكار الرقمي في تطوير تجربة التدريب والخدمات المعرفية، عبر تطوير منصّة دبي القضائية للتدريب وتوسيع نطاق المستفيدين منها، والبدء في تطوير نظام مدعوم بالذكاء الاصطناعي لإدارة الكفاءات القضائية، وإطلاق مشروع «رؤى العدالة العالمية» كمساعد افتراضي ذكي للتشريعات العالمية المقارنة في الموضوعات التقنية المستحدثة. وعلى صعيد الشراكات المؤسسية، عزز المعهد حضوره من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع جهات محلية ودولية، بما أسهم في تبادل الخبرات القانونية، وتعزيز التكامل المعرفي.

ويمضي معهد دبي القضائي قدماً نحو مرحلة أكثر نضجاً وتأثيراً، مسترشداً برؤية القيادة الرشيدة، ومؤمناً بأن الاستثمار في القاضي والمعرفة والتقنية هو استثمار مباشر في المجتمع، وفي ترسيخ العدالة وسيادة القانون، وتعزيز مكانة دبي كنموذج عالمي متقدم في المنظومة القضائية.



سعادة القاضي الدكتورة
ابتسام علي البدواوي
مدير عام معهد دبي القضائي



اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمعهد

في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز الكفاءة المؤسسية واستدامة التطوير وخدمة المجتمع، اعتمد المجلس القضائي في إمارة دبي برئاسة سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، هيكل تنظيمي جديد لمعهد دبي القضائي، بما يعكس تطور أدواره وتوسّع نطاق مهامه، ويواكب متطلبات المرحلة المقبلة في مجالات التدريب القضائي والتحول الرقمي، ويهدف إلى دعم التكامل بين الوحدات التنظيمية، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز مرونة العمل المؤسسي.



مجلس إدارة معهد دبي القضائي



سعادة القاضي الدكتورة
إبتسام علي البدواوي
مدير عام معهد دبي القضائي
عضو مجلس الإدارة



سعادة المستشار
عبد المنعم سالم بن سويدان
محامي
عضو مجلس الإدارة



سعادة الدكتور
أحمد سعيد بن مسحار المهيري
الأمين العام للجنة العليا للتشريعات بدبي
عضو مجلس الإدارة



سعادة المستشار
خليفة راشد بن ديماس السويدي
المحامي العام الأول ورئيس المكتب الفني
لنائب العام بدبي
عضو مجلس الإدارة



سعادة الدكتور
لؤي محمد بالهول
مدير عام دائرة الشؤون القانونية
لحكومة دبي
عضو مجلس الإدارة



سعادة الأستاذ الدكتور
سيف غانم السويدي
مدير محاكم دبي
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة المستشار
عصام عيسى الحميدان
النائب العام لإمارة دبي
رئيس مجلس الإدارة

إنجازات المجلس وفق الخطة الاستراتيجية

■ الإشراف على تعزيز الشراكات الاستراتيجية من أجل تبادل الخبرات والتجارب العالمية في التدريب والتطوير القضائي.

- اعتماد مذكرة تفاهم مع القيادة العامة لشرطة دبي لتدريب القضاء الشرطي

■ توجيه المعهد لتحقيق التميز المؤسسي ورفع الكفاءة التشغيلية والسعي لتحقيق الاستدامة.

- اعتماد موازنة المعهد لعام 2025
- اعتماد قائمة تسعير خدمات المعهد
- اعتماد تقرير الامتثال التشريعي
- إقرار الهيكل التنظيمي الجديد للمعهد

■ الإشراف على جعل المعهد الاختيار الأفضل في التدريب والتطوير القضائي والقانوني.

- اعتماد عدد (2) مشاريع استراتيجية
- اعتماد نتائج عدد (8) برامج تأهيلية
- اعتماد ملتقى لأفضل الممارسات القضائية
- اعتماد الأطر الخاصة بعدد (5) برامج تأهيلية

■ توجيه المعهد للمساهمة في رفع مستوى المعرفة والتوعية القضائية والقانونية

- الموافقة على عدد (3) طلبات من الجهات الحكومية بتنفيذ برامج تدريبية لها

اضطلع مجلس إدارة معهد دبي القضائي خلال عام المجتمع 2025 بمسؤولياته الاستراتيجية في ترسيخ الدور المجتمعي للمعهد، وتوجيه مسار عمله بما يضمن مواءمة التدريب القانوني والقضائي مع احتياجات المجتمع وتطلعاته. ومن خلال تعزيز الحوكمة، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، ودعم التكامل مع المنظومة القضائية في إمارة دبي، عمل المجلس على تكريس العدالة كقيمة مجتمعية راسخة، وترسيخ ثقة المجتمع بدور المعهد كمؤسسة وطنية فاعلة تسهم في استدامة سيادة القانون وتعزيز مكانة دبي القضائية.

30
قرار



8
اجتماعات





المجلس العلمي لمعهد دبي القضائي



سعادة المستشار
أحمد العطار
رئيس نيابة - النيابة العامة بدبي
عضواً



سعادة المستشار
وائل شبل
محام عام - النيابة العامة بدبي
عضواً



سعادة القاضي
محمود فهمي سلطان
قاضي بمحاكم دبي
عضواً



سعادة القاضي
سعد زويل
قاضي بمحاكم دبي
عضواً



سعادة القاضي
محمد جاسم الشامسي
رئيس محكمة التركات بمحاكم دبي
عضواً



سعادة المستشار الدكتور
أحمد المطوع
نائب رئيس جهاز التفويض القضائي
عضواً



سعادة القاضي الدكتورة
ابتسام علي البدواوي
مدير عام معهد دبي القضائي
رئيساً



6
اجتماعات



18
توصية

إنجازات المجلس العلمي في أرقام:

- المراجعة وإجراء التعديلات على عدد (2) برنامج تأهيلي
- اعتماد الإطار الخاص بعدد (1) برنامج تدريبي «الصيغة التشريعية»
- مراجعة الخطة التدريبية لأعضاء السلطة القضائية لعام 2026
- مناقشة عدد (8) طلبات مقدمة للانضمام إلى قائمة مدربي المعهد
- اقتراح عدد (1) برنامج تدريبي جديد
- مناقشة عدد (4) أبحاث وأوراق علمية مقدمة للنشر

واصل المجلس العلمي لمعهد دبي القضائي خلال عام المجتمع 2025 أداء دوره كمحرك معرفي للتطوير الأكاديمي والتدريبي، من خلال مراجعة وتحديث البرامج، واستشراف الأولويات العلمية، وتعزيز جودة المحتوى التدريبي والبحثي. وجاءت أعمال المجلس منسجمة مع رؤية تجعل المعرفة القانونية رافعة مجتمعية، تسهم في تمكين أعضاء السلطة القضائية وأعاونهم، وتدعم بناء منظومة تدريبية رصينة ذات أثر ممتد على المجتمع، وتُعزز مكانة المعهد كمرجع علمي موثوق على المستويين المحلي والدولي.



المسار الأول



1

**تدريب قضائي متميز ...
أثر مستدام للمجتمع**

البرامج التدريبية المعتمدة

الدراسات القضائية والقانونية
المسار العام

1

الدراسات القضائية والقانونية
مسار الأحوال الشخصية والتركات

2

الدراسات القضائية والقانونية
لأعضاء النيابة العامة

3

السياغة التشريعية

4

العلوم القانونية والقضائية
للقضاء العسكريين

5

القانون الدولي الإنساني

6

نظام المساءلة التأديبية للعسكريين

7



الحصول على
الاعتماد المؤسسي

حصل معهد دبي القضائي على اعتماد المركز الوطني للمؤهلات بوزارة التعليم العالي كمؤسسة تدريبية مهنية معتمدة، وذلك كنتيجة لالتزام المعهد بتحقيق أعلى معايير الجودة ضمن أفضل الممارسات العالمية، على نحو يفتح آفاقاً جديدة لمواصلة العمل على تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتعزيز مهارات الكوادر القانونية، بما يدعم تنافسيته العالمية وتميزه العدلي، ويرسخ مكانة الإمارة كنموذج عالمي رائد في العدالة والنزاهة والشفافية تحقيقاً لرؤية القيادة الرشيدة».

تدريب قضائي متميز ... أثر مستدام للمجتمع

يؤمن معهد دبي القضائي بأن التدريب القانوني لم يعد غاية محصورة داخل الأوراق القضائية فحسب، بل أصبح ركيزة أساسية لبناء مجتمع مستقر قانونياً. وفي عام المجتمع 2025، واصل المعهد تطوير منظومته التدريبية بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز جودة العدالة، وتمكين أعضاء السلطة القضائية وأعاونهم من أداء رسالتهم بما ينعكس أثره مباشرة على الأفراد والمؤسسات، ويسهم في ترسيخ الثقة المجتمعية بالمنظومة القضائية واستدامة أثرها المجتمعي.



مشاركة تدريبية

7071



ساعة تدريبية

4257



برنامجاً

136



جهة محلية ودولية
(حكومي / خاص)

1089



الفئات المستفيدة

أعضاء السلطة القضائية

1. محاكم دبي
2. النيابة العامة بدبي
3. جهاز التفتيش القضائي بدبي

أعوان السلطة القضائية

1. محاكم دبي
 2. النيابة العامة بدبي
- الداخليون
 - أمناء السر
 - مديرو الدعوى
 - المصلحون
 - الخارجيون
 - الخبراء

الفئات التخصصية

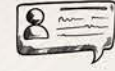
1. أعضاء السلطة القضائية الاتحادية
2. القضاء العسكري
3. القوات المسلحة
4. القضاء الشرطي
5. القانونيون
6. موظفو الجهات الحكومية

أفراد المجتمع



عدد الساعات التدريبية

2268



عدد المشاركات التدريبية

1957



عدد البرامج

60



عدد الساعات التدريبية

1011



عدد المشاركات التدريبية

500



عدد البرامج

35



عدد الساعات التدريبية

27



عدد المشاركات التدريبية

66



عدد البرامج

5



السلطة القضائية

انطلاقاً من حرص المعهد على تعزيز الكفاءة المهنية لأعضاء السلطة القضائية، واصل في عام 2025 تحديث منظومة التدريب وتطوير تصنيفات البرامج لتناسب مع مختلف الاحتياجات الوظيفية والتخصصية، وفتح آفاق جديدة للارتقاء بقدرات أعضاء السلطة القضائية وأعاونهم في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

برامج أعضاء السلطة القضائية وأعاونهم



2523

مشاركة



3306

ساعة



100

برامج

برامج رفع الكفاءة القيادية والإدارية

هي مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تزويد أعضاء السلطة القضائية بالمهارات والمعارف القيادية والإدارية.



17

متدرب



28

ساعة



2

برامج

برامج رفع الكفاءة العامة

هي مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تزويد أعضاء السلطة القضائية بالمهارات والمعارف العامة في المجال القضائي.



460

متدرب



95

ساعة



14

برامج

برامج تأهيل الكفاءات

هي برامج متكاملة تتضمن مواد معرفية وتخصصية تمكن المنتسب من تأدية المهام الموكلة إليه بكفاءة وفعالية، وتعزز رفق المنظومة القضائية بكوادر متميزة.



300

متدرب



2955

ساعة



11

برنامج

برامج رفع الكفاءة التخصصية

واصل المعهد جهوده في عام 2025 لتقديم برامج متخصصة تدعم الكوادر القضائية، مستنداً إلى منهجيات تطبيقية ومحتوى علمي رصين يلبي متطلبات الجهات القضائية، ويعزز من جودة المخرجات التدريبية بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.



1554

متدرب



195

ساعة



62

برنامج

برامج تأهيل الكفاءات



1 الدراسات القضائية والقانونية
للمتدربين القضائيين - المسار
العام

4 برنامج المهارات القانونية
والقضائية لمدرءاء الدعوى -
الدفعة الثالثة

2 الدراسات القضائية والقانونية
للمتدربين القضائيين - مسار
الأحوال الشخصية والتركات

5 الصلح والتسوية القضائية -
الدفعة الأولى

3 المهارات القانونية والقضائية
لأمناء السر بالمحاكم - الدفعة
الخامسة

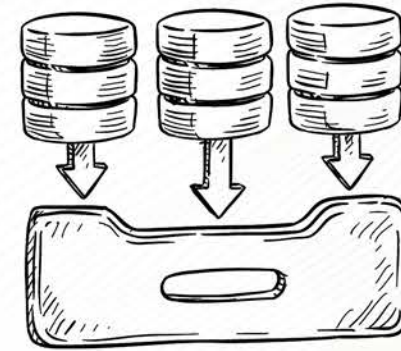
6 المهارات القانونية والفنية لأعمال
الخبرة القضائية الدفعات (السابعة
والثامنة والتاسعة والعاشر)



1 الدراسات القضائية والقانونية
لأعضاء النيابة العامة - الدفعة
الرابعة عشر

2 المهارات القانونية والقضائية
لأعوان النيابة العامة - الدفعة
الحادية عشرة





برامج اتجاهات المستقبل

هي مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تعريف أعضاء السلطة القضائية بما يستجد من موضوعات ذات صلة بالاتجاهات العالمية في مختلف المجالات وتأثيراتها وانعكاساتها على القطاع القانوني والقضائي.



192

متدرب



33

ساعة



11

برنامج



المستشار الدكتور

**خافيير
زاراجوزا**

البرنامج التدريبي: الجرائم الإلكترونية والعملات الرقمية

يهدف البرنامج إلى تعزيز خبرات أعضاء السلطة القضائية ومعارفهم حول الأصول الافتراضية والتعامل مع قضايا الجرائم الإلكترونية، بما يساهم في تحقيق عدالة تواكب متطلبات العصر الرقمي.



الدكتور

**أليكساندر
مالايشاو**

البرنامج التدريبي: تنظيم الأصول الافتراضية وأهم الجرائم وإجراءات التحقيق

تناول البرنامج المفاهيم الأساسية للأصول الافتراضية، إلى جانب تقنيات التحقيق المتقدمة التي يحتاجها أعضاء النيابة العامة في مجال عملهم.

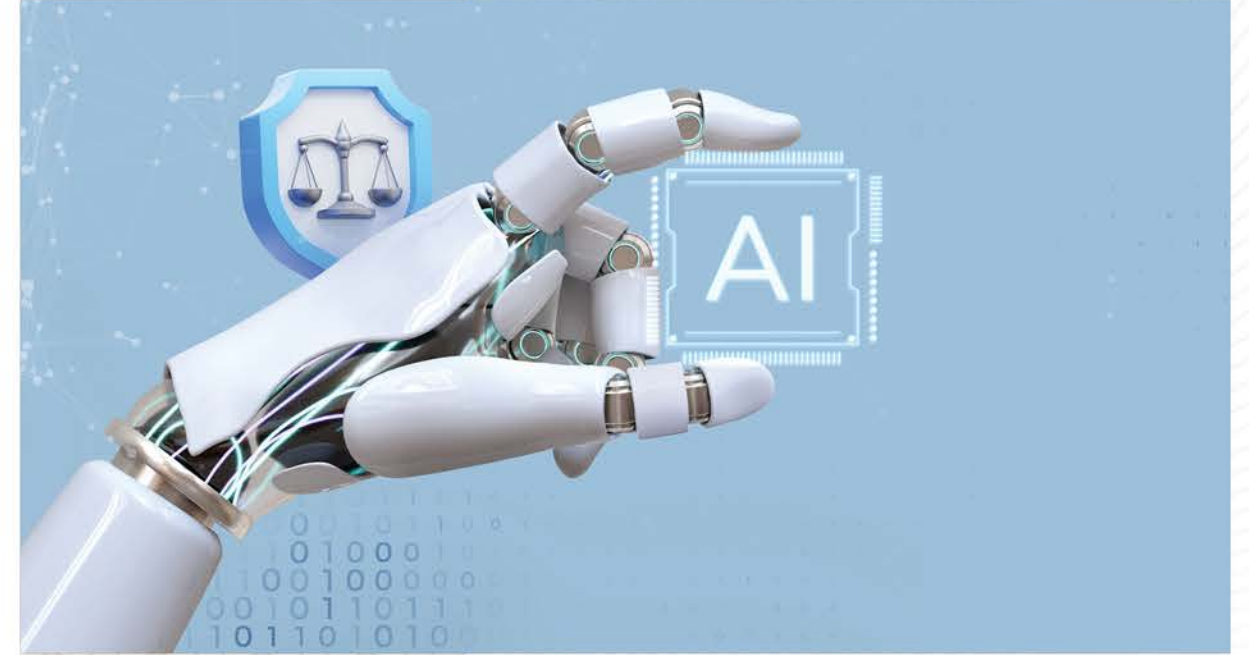


الأستاذ الدكتور

حسام نبيل

البرنامج التدريبي: المعاملات المالية والتجارية في العالم الافتراضي

سلط البرنامج الضوء على محاور مهمة تشمل البيئة الرقمية وتأثيرها على المعاملات المالية والتجارية، والبيئة القانونية والتشريعية للمعاملات الافتراضية، والاحتيايل المالي وغسل الأموال في العالم الافتراضي.



القاضي الدكتور

**ألفونسو
بيرالتا**

البرنامج التدريبي: دور الخوارزميات في اتخاذ القرارات القضائية

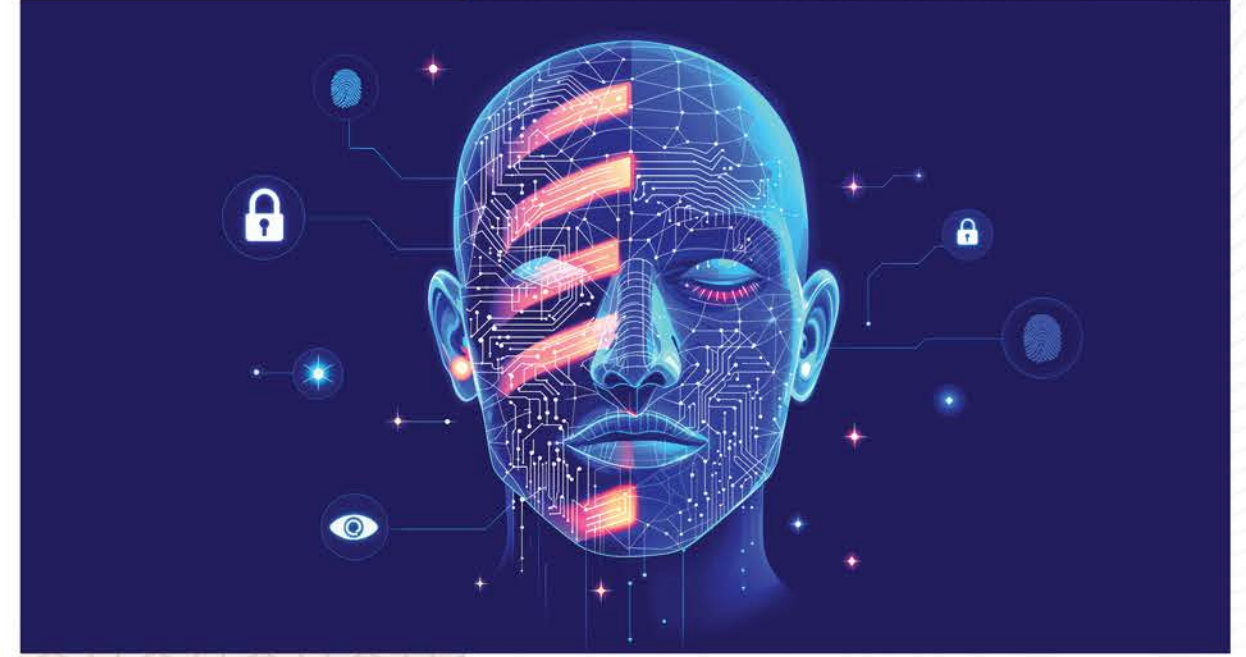
تناول البرنامج محاور مهمة تشمل على استخدام الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، بالإضافة إلى تجارب عالمية وتطبيقات مبتكرة للذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية.



البروفيسور
**محمد
الجندي**

البرنامج التدريبي: الأساليب المتقدمة للتحقيقات الرقمية

يهدف البرنامج إلى تعزيز خبرات أعضاء السلطة القضائية في التحقيقات الرقمية، بما يساهم في تحقيق عدالة تواكب متطلبات العصر الرقمي.



البروفيسور
موينول زابر

البرنامج التدريبي: استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التحليل والمعالجة القانونية

سلط البرنامج الضوء على مفهوم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ومجالات الاستخدام في العمل القضائي والتحديات المتعلقة بها، إلى جانب الضمانات اللازمة لتوظيف التكنولوجيا في مجال عمل المحاكم والنيابة العامة.



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدفاع

برنامج العلوم القانونية والقضائية للقضاء

العسكري - الدفعة الثانية عشرة

- القضاء العسكري

برنامج الصياغة التشريعية -

الدفعة الأولى

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

اللجنة العليا للتشريعات دبي

مهام مقرري اللجان المخصص لموظفي

هيئة دبي للطيران المدني



هيئة دبي للطيران المدني



البرنامج التدريبي «الادعاء في نظام

المساءلة التأديبية للعسكريين - الدفعة

الأولى»

- شرطة دبي

دبلوم اختصاصي مكافحة جرائم

الاتجار بالبشر - الدفعة الحادية عشرة

- شرطة دبي

برامج الجهات الحكومية



رَسَّخ المعهد خلال عام 2025 دوره كمزود معرفي رائد للجهات الحكومية، من خلال تصميم وتنفيذ برامج متخصصة تلبي الاحتياجات القانونية والمهارة لموظفي المؤسسات الحكومية، بما يعزز من قدراتهم المهنية ويواكب تطورات هذه الجهات نحو الريادة المؤسسية.



4

جهات



713

ساعة



5

برامج



143

متدرِّباً



برامج الضبطية القضائية



يأتي تطوير برامج الضبطية القضائية لعام 2025 في إطار التزام المعهد بتأهيل كوادر وطنية تمتلك المهارات والمعارف القانونية اللازمة لممارسة صلاحيات الضبط القضائي، بما يعزز من كفاءة الرقابة ويواكب التوجهات الحكومية نحو التميز في تقديم الخدمات العامة.













أهداف البرنامج

يساهم المعهد بتأهيل الكوادر البشرية بإعداد مفتشين ملمين بجميع جوانب الضبط القضائي والإداري وصلاحيات مأموري الضبط القضائي وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في إمارة دبي، وترسيخ مبادئ وأسس الرقابة والتدقيق على كافة القطاعات المعنية، وذلك بالاعتماد على أحدث منهجيات التدريب في مختلف المجالات التخصصية المعتمدة على ربط التدريب العملي بواقع ملفات القضايا من النيابة العامة ضمن أهم المحاور وأبرزها التعرف بالضبط القضائي والتعريف بالجريمة الجنائية وبصلاحيات مأموري الضبط القضائي وفقاً للتشريعات واللوائح المرتبطة بالجهة المعنية إضافة إلى صلاحيات مأموري الضبط في أحوال التلبس بالجريمة وحالاته وغيرها من المواد التخصصية الأخرى.

الجهات المستهدفة

الدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، والمجالس وما في حكمها، بما في ذلك السلطات المشرفة على مناطق التطوير الخاصة والمناطق الحرة.

 موانئ دبي العالمية- دبي وورد	 هيئة دبي للطيران المدني	 جمارك دبي	 دائرة المالية بدبي
 سلطة دبي للتطوير	 مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي	 دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي	 دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي
 دائرة الأراضي والأموال	 هيئة تنمية المجتمع بدبي		

برامج التوعية المجتمعية

ضمن مسؤوليته المجتمعية، واصل المعهد في عام 2025 تقديم برامج توعوية مبتكرة تهدف إلى نشر الثقافة القانونية بين مختلف فئات المجتمع، وتسهيل الضوء على أحدث التشريعات الوطنية والممارسات القانونية العالمية، في إطار رؤيته لتمكين المجتمع معرفياً.



956

متدرب



13

ساعة



6

برامج

ومنها البرامج الآتية

- 1 القانون الدولي الإنساني
- 2 دور الخبراء الماليين في الكشف عن الجرائم الاقتصادية والمالية
- 3 المعاملات والتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية
- 4 أفضل الممارسات الدولية في مسائل الأحوال الشخصية المدنية لغير المسلمين
- 5 إدارة الشراكات وأثرها في تحقيق استدامة المجتمع
- 6 المرأة في التشريع الإماراتي

سلسلة «تشريع اليوم»

وهي برامج قانونية مجانية تستهدف المتخصصين لاطلاعهم على أحدث المستجدات القانونية لتشريعات وقوانين دولة الإمارات.



1946

متدرب



12

ساعة



6

برامج

ومنها البرامج الآتية

- 1 المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024 في شأن إصدار قانون الأحوال الشخصية» بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية. اللقاء الأول: الزواج
- 2 المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024 في شأن إصدار قانون الأحوال الشخصية» بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية. اللقاء الثاني: الطلاق
- 3 المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024 في شأن إصدار قانون الأحوال الشخصية» بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية. اللقاء الثالث: الحضانة
- 4 المرسوم بقانون اتحادي رقم (51) لسنة 2023 بإصدار قانون إعادة التنظيم المالي والإفلاس
- 5 المرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية.
- 6 المستجدات التشريعية على المرسوم بقانون اتحادي رقم (30) لسنة 2021 بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

المسار الثاني

2

نشر المعرفة القانونية ...
خدمة للمجتمع



نشر المعرفة القانونية

انطلاقاً من قناعته بأن المعرفة القانونية حق مجتمعي ودعامة أساسية لرفع الوعي واستقرار أركانه، عمل معهد دبي القضائي خلال عام 2025 على توسيع نطاق نشر الثقافة القانونية، وتحويلها إلى خدمة مجتمعية فاعلة. وجاءت أنشطة المعهد لنشر المعرفة القانونية لتعزيز إدراك المجتمع بحقوقه وواجباته، وترسيخ سيادة القانون بوصفها قيمة يومية يعيشها المجتمع.

عدد الإصدارات

73



مصدر معلومات جديد

100



زيارة لمكتبة المعهد

1,146,675



إضافة 68 عنواناً جديداً للمكتبة

9424

إجمالي عدد مصادر المعلومات في المكتبة

2519

المقالات الورقية والرقمية

6861

الكتب الورقية والرقمية

13

الدوريات الورقية والإلكترونية

111

إجمالي المواد المنشورة

23

عدد المنشورات الورقية

88

عدد المنشورات الإلكترونية

18963

صفحة



391

وثيقة

توصيل الوثائق الرقمية



تسجيل 113 عضو جديد بالمكتبة

1256

عضوية

257

قاضي

154

أعضاء النيابة العامة

6

المفتشون القضائيون

75

المحامون

8

موظفو المعهد

692

المجتمع

64

الطلاب

الإعارة

120

عدد المستعيرين



100

عدد الكتب المعارة



339

عدد مرات الإعارة



حافظ المعهد في عام 2025 على ريادته في إثراء المكتبة القانونية العربية عبر تطوير مكتبة قانونية تدعم الريادة التدريبية للمعهد، تضم أحدث الإصدارات والبحوث القانونية، وتعزيز الوصول المعرفي من خلال المشاريع الرقمية المتخصصة التي تدعم البحث العلمي وتساهم في بناء قاعدة معرفية متقدمة.





الماسح الرقمي

للمساهمة في تحقيق أهداف المعهد الاستراتيجية من أتمتة ونشر المعرفة تم توفير جهاز للمسح الضوئي (scanner) وذلك للأرشفة الإلكترونية والمسح الضوئي للوثائق والأوراق بمختلف الأحجام والحالات وحفظها في مكتبة المعهد الإلكترونية أو الإرسال لأعضاء المكتبة.

614
كتاب



175,530
صفحة



تعد مكتبة المعهد إحدى أهم المكتبات القانونية المتخصصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتزخر المكتبة بكافة المبادئ والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم العليا بالدولة، والاجتهادات والمبادئ الصادرة من محاكم النقض في الدول العربية، بالإضافة لأحدث الكتب والدوريات القانونية المتخصصة، حيث تضم:

1. حوالي 10.000 كتاب في مختلف فروع القانون، فضلا عن مجالات أخرى مثل والفقه الإسلامي، والاقتصاد، والإدارة، والتدريب.
2. أكثر من 30 مجلة قانونية عامة ومتخصصة.
3. أحكام المحاكم الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن أحكام محاكم بعض الدول العربية.
4. الجرائد الرسمية الاتحادية، والجرائد الرسمية المحلية لإمارة دبي.
5. قاعدة بيانات تضم جميع القوانين والتشريعات وأحكام محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة.



1,146,675
زيارة



90
دولة

مكتبة المعهد الرقمية



المكتبة القانونية الأولى في الدولة التي تتيح البحث في محتويات وفهارس الكتب، وتضم ملفات رقمية لفهارس الكتب ومقدماتها، من خلال فهرس إلكتروني شامل ومتطور يوفر خدمة معرفية رقمية رائدة مع الحفاظ على حقوق النشر والتأليف.

خدمات المكتبة

خدمات توصيل الوثائق
والإحاطة الجارية



نسخة رقمية مجانية من
إصدارات المعهد



خدمة المسح الرقمي



خدمات البحث البسيط
والمتقدم



خدمات الإعارة



الخدمات المرجعية



library.dji.ae

مسابقة أبحاث المستقبل



واصل معهد دبي القضائي خلال عام 2025 ترسيخ دور «مسابقة أبحاث المستقبل» كمنصة رائدة لدعم الابتكار في النشر العلمي وتطوير الفكر القانوني، حيث جرى نشر البحوث والكتب الفائزة في دورتها الأولى. كما استكمل المعهد تقييم وتحكيم المشاركات المقدمة في الدورة الثانية وفق معايير علمية معتمدة، وأسفر ذلك عن إعلان نتائج البحوث والكتب الفائزة في مجالات قانونية مستحدثة شملت الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والفضاء، والبيئة، والاقتصاد، دعماً لتطوير الأطر القانونية ومواكبة التحولات التشريعية، وتعزيزاً لدور المعرفة في بناء اقتصاد معرفي تنافسي ومستدام.

الكتب الفائزة



خارطة طريق نحو حوكمة فعّالة للذكاء الاصطناعي



المُحدّثات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العدلي



الطبيعة القانونية للقرارات الإدارية الخوارزمية ورقابة القضاء الإداري عليها

الأبحاث الفائزة



تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في القضاء بين خطوة نحو المستقبل والتحديات التشريعية والتقنية



السيارات ذاتية القيادة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحديات القانون الجزائي



المسؤولية المدنية للمحامي الروبوت في ضوء القانون الإماراتي

المسار الثالث

3

**شراكات استراتيجية..
تكامل مؤسسي**





مذكرة تفاهم مع المعهد العالي للقضاء في المملكة المغربية

أبرم معهد دبي القضائي مذكرة تفاهم مع المعهد العالي للقضاء في المملكة المغربية. وتهدف مذكرة التفاهم إلى دعم مسارات تبادل الخبرات والمعارف القانونية عبر تنظيم برامج تدريبية وندوات تخصصية في المجالات القانونية والقضائية ذات الاهتمام المشترك.

شراكات.. تبني من أجل المجتمع

لم تكن شراكات معهد دبي القضائي في عام المجتمع 2025 علاقات مؤسسية تقليدية، بل مسارات تعاون هادفة تُبنى من أجل الإنسان، وتستهدف تحقيق أثر قانوني ومجتمعي ملموس. وقد أسهمت هذه الشراكات في تبادل الخبرات، وتكامل الجهود، وتوحيد الرؤى نحو تعزيز الوعي القانوني، والارتقاء بكفاءة العدالة بما يخدم المجتمع ويواكب تطاعته.

تفعيل شراكات

أوجه التفعيل	الإمارات العربية المتحدة وزارة الدفاع	شرطة دبي DUBAI POLICE	محاكم دبي DUBAI COURTS	النيابة العامة PUBLIC PROSECUTION
تنفيذ فعالية تدريبية	3	12	107	51
استعانة بمحاضر	4	3	2	4
مشاريع مشتركة	1	1	1	3
تزويد الجهات بالإصدارات	4	7	2	2

شراكات جديدة





مذكرة تفاهم مع المركز القومي للدراسات القضائية في جمهورية مصر العربية

عقد معهد دبي القضائي مذكرة تفاهم للتعاون مع المركز القومي للدراسات القضائية في جمهورية مصر العربية، وذلك خلال لقاء عُقد عن بُعد، وتهدف إلى تعزيز مجالات التعاون المؤسسي في القطاع القضائي من خلال تبادل الخبرات وتنظيم برامج تدريبية مشتركة، والعمل على تطوير الكفاءات المهنية في المجالين القانوني والقضائي.



مذكرة تفاهم مع المدرسة الوطنية الفرنسية للقضاء

أبرم معهد دبي القضائي مذكرة تفاهم مع المدرسة الوطنية الفرنسية للقضاء، لتوطيد أواصر التعاون الثنائي في مجال التدريب القضائي، وبلورة رؤى مشتركة حيال آليات تطوير قدرات أعضاء السلطة القضائية، وسُبل مواجهة التحديات القانونية المعاصرة.



دبي
للثقافة Culture

مذكرة تفاهم مع «دبي للثقافة»

عقد معهد دبي القضائي مذكرة تفاهم مع هيئة الثقافة والفنون في دبي «دبي للثقافة»، بهدف توطيد علاقات الشراكة الاستراتيجية وتوسيع آفاق التعاون المشترك في المجالات القانونية، وذلك في سياق التزام الطرفين بنشر الوعي القانوني والثقافي لدى مختلف فئات المجتمع.



اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

مذكرة تفاهم مع اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي

أطلقت اللجنة العليا للتشريعات بالتعاون مع معهد دبي القضائي البرنامج التدريبي المتخصص «الصياغة التشريعية» المعتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بهدف تأهيل الكوادر القانونية في الجهات الحكومية وفق أحدث المعايير المهنية والتطبيقية. وجاء إطلاق البرنامج، في إطار مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين الجهتين، في خطوة تعكس التزام الطرفين بتعزيز الابتكار في الصناعة التشريعية، وبناء القدرات الوطنية.



اجتماع مدراء المراكز والمعاهد التدريبية القانونية والقضائية بدول مجلس التعاون الخليجي

استضاف معهد دبي القضائي الاجتماع الأول خلال عام 2025 لمدراء المراكز والمعاهد التدريبية القانونية والقضائية بدول مجلس التعاون الخليجي. وقد جاء هذا الاجتماع في إطار الجولة التي يجريها الوفد إلى دولة الإمارات، بهدف تعزيز مسارات التنسيق وتبادل الخبرات في المجالين القانوني والقضائي، وترجمة الرؤية المشتركة الرامية إلى توثيق التعاون بين أركان المعرفة القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي.



المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للتدريب القضائي

شاركت سعادة القاضي الدكتورة ابتسام علي البدواوي - مدير عام المعهد في المؤتمر الدولي الثاني للتدريب القضائي في المملكة العربية السعودية الشقيقة، والذي قدّم نماذج حديثة في أساليب وتقنيات التدريب، وعرض تجارب توظيف الذكاء الاصطناعي في التدريب القضائي.

المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية جامعة الدول العربية

يُعد هذا المركز أحد الأذرع العلمية المتخصصة لجامعة الدول العربية، ويُعنى بدعم وتنسيق جهود الدول العربية في مجال تطوير التشريعات وتعزيز البحث القانوني والقضائي. وتُمثل عضوية المعهد في هذا المركز ركيزة للتواصل مع المعاهد التدريبية والنخب القانونية في العالم العربي، والمشاركة في صياغة رؤى قانونية موحدة تساهم في تطوير النظم القضائية العربية.

اتحاد المعاهد العربية للتدريب القضائي

يمثل هذا الاتحاد منصة عربية جامعة لأبرز معاهد التدريب القضائي في المنطقة، ويهدف إلى توحيد الرؤى وتبادل أفضل الممارسات التدريبية، بما يساهم في رفع كفاءة الكوادر القضائية العربية. ويحرص معهد دبي القضائي من خلال عضويته على الإسهام الفاعل في تطوير المحتوى التدريبي القضائي العربي والمشاركة في المشاريع المشتركة وورش العمل المتخصصة.

الشبكة العربية الأوروبية للتدريب القضائي (EAJTN)

تُعد الشبكة العربية الأوروبية للتدريب القضائي من أبرز الأطر المؤسسية الداعمة للتعاون بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي في مجال التدريب القضائي. وتتيح هذه العضوية للمعهد فرصاً نوعية لتبادل الخبرات الدولية، والمشاركة في البرامج العابرة للحدود، والتفاعل مع المعاهد القضائية الأوروبية في مجالات التأهيل والبحث والتطوير المهني القضائي.

المشاركات الدولية





الزيارات الرسمية الدولية والوطنية

زيارة وفد من وزارة العدل للمعهد

استقبلت سعادة القاضي الدكتورة ابتسام علي البدواوي، مدير عام معهد دبي القضائي، سعادة مبارك عبدالله النيايدي، وكيل وزارة العدل، والوفد المرافق له، وذلك في إطار زيارة رسمية هدفت إلى الاطلاع على أفضل الممارسات المؤسسية وتبادل الخبرات في مجالات التدريب القضائي، بما يعزز التعاون المشترك بين الجهات الوطنية.



زيارة وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمعهد

استقبل معهد دبي القضائي وفداً رفيع المستوى من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، برئاسة السيدة/ فالنتينا بيرناسكوني، رئيسة بعثة اللجنة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وخلال اللقاء، جرى بحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين في المجالات القانونية والتدريبية، بما يساهم في ترسيخ مفاهيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وتعزيز الوعي القانوني والقضائي من خلال برامج تدريبية متخصصة ومبادرات معرفية نوعية.



زيارة مجلس القضاء الشرطي للمعهد

استقبل معهد دبي القضائي وفداً من مجلس القضاء الشرطي في دبي، والذي ضم العميد د. سعيد المظلوم - نائب المدير العام لشؤون الادعاء، وعددًا من قيادات المجلس. وقد هدفت الزيارة إلى توطيد أواصر العلاقة والشراكة بين الجهتين، كما تم مناقشة سبل الارتقاء بالبرامج التدريبية المخصصة لمنتسبي مجلس القضاء الشرطي لتلبية التطلعات المستقبلية للمجلس بالتعاون والتنسيق مع المعهد.

الشركاء الاستراتيجيون

شركاؤنا خارج الدولة



شركاؤنا داخل الدولة



المسار الرابع

4

منصات ذكية ...
رؤية رائدة



مسرح الجريمة الافتراضي فن الميتافيرس



شهد عام 2025 الإطلاق الرسمي لمنصة «مسرح الجريمة الافتراضي في الميتافيرس» بوصفها نقلة نوعية في التدريب العملي والتطبيقي. وقد جرى توظيف هذه المنصة فعليًا في تدريب متدربي الدفعة الثانية عشرة من برنامج الدراسات القضائية والقانونية لأعضاء النيابة العامة، بما أتاح لهم خوض تجارب تدريبية تفاعلية تحاكي واقع مسرح الجريمة بدقة عالية. وتوفر المنصة بيئة افتراضية آمنة تمكّن المتدربين من ممارسة إجراءات المعاينة والانتقال إلى مسرح الجريمة وجمع الأدلة والتعامل معها بصورة واقعية، بما يساهم في صقل مهاراتهم العملية، وتعزيز جاهزيتهم المهنية، والارتقاء بجودة التدريب القضائي وفق أحدث الممارسات التقنية.

منصات ذكية ... رؤية رائدة

في إطار التحول الرقمي الهادف، واصل معهد دبي القضائي توظيف التكنولوجيا كوسيلة لتمكين المجتمع من الوصول إلى المعرفة والعدالة. وجاء تطوير المنصات الذكية خلال عام 2025 تجسيدًا لرؤية مجتمعية رائدة، تُقرب التدريب القضائي، وتوسّع نطاق الاستفادة، وتدعم بناء منظومة عدالة أكثر مرونة، وكفاءة، واستجابة لاحتياجات المجتمع المتغير.

منصة دبي القضائية للتدريب

شهدت المنصة خلال عام 2025 تحديثًا وتطويرًا شاملاً، استهدف تبسيط تجربة المستخدم وتعزيز سلاستها، بما يتيح إدارة فعّالة لمحتوى التعلّم الذاتي وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من البرامج التدريبية التي يعقدها المعهد. وقد تميّزت المنصة بواجهات أكثر سهولة، ومسارات تدريبية متخصصة، وخيارات تعلّم مرنة تضمن تجربة تدريبية متكاملة وتفاعلية. كما جرى التوسّع في نطاق المستخدمين من المنصة ليشمل أعوان السلطة القضائية ومتدربي برنامج الصياغة التشريعية، إلى جانب إتاحة إدارة الملفات الشخصية للمدربين والمتدربين، وإعداد التقارير والإحصاءات، واستعراض تجارب المستخدمين وتقييماتهم، بما يدعم تطوير العملية التدريبية ورفع كفاءتها.



رؤى العدالة العالمية Global Justice Insights

المساعد الذكي لمعهد دبي القضائي للأحكام والقوانين
العالمية في القضايا المعاصرة



يُعد هذا المشروع منصة ذكية مبتكرة تهدف إلى تمكين أعضاء السلطة القضائية في إمارة دبي من الاطلاع المنهجي على أحدث القوانين والأحكام والمبادئ القضائية العالمية في الموضوعات القانونية المستحدثة. ويوفر المشروع مرجعية شاملة للممارسات التشريعية والقضائية المقارنة في مجالات معاصرة، من أبرزها الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الناشئة، والعملات المشفرة، والتزيف العميق، والميتافيرس وغيرها، بما يعزز جودة البحث القضائي وصياغة الأحكام والتكييف القانوني وفق أفضل الممارسات الدولية. ويتميز المشروع بتقديم محتواه من خلال Avatar تفاعلي مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي، يتيح تجربة بحثية متقدمة وسلسلة عبر التفاعل الصوتي أو الكتابي، بما يساهم في دعم التطوير القضائي، وترسيخ ثقافة المقارنة القانونية، وتعزيز التميز القضائي في ظل التحولات القانونية العالمية المتسارعة.

نظام إدارة الكفاءات القضائية المدعوم بالذكاء الاصطناعي



يُعد منظومة ذكية متكاملة تهدف إلى تطوير الكفاءات القضائية في إمارة دبي، من خلال بناء صورة دقيقة وشاملة لكل عضو في المنظومة القضائية وفق معارفه ومهاراته وقدراته المهنية. ويعتمد النظام على تقييم إلكتروني تفاعلي مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي، يقوم بتحليل البيانات بشكل آلي وإعداد تقارير تفصيلية تحدد نقاط القوة ومجالات التطوير، وتقتصر البرامج التدريبية الأنسب لكل عضو، بما يمكن معهد دبي القضائي من إعداد خطط تدريبية مخصصة وفعّالة تساهم في رفع جودة الأداء القضائي واستدامة التطور المهني. ويُعد هذا النظام من أوائل الحلول الذكية المتخصصة التي تم تطويرها في مجال إدارة الكفاءات ضمن منظومات التدريب القضائي.

المسار الخامس

5

مبادرات استباقية .. تطوير مستمر



مبادرات استباقية ... تطوير مستمر

استشرافاً للمستقبل، أطلق معهد دبي القضائي في عام المجتمع 2025 مبادرات استباقية تستهدف تعزيز الاستدامة المجتمعية، ومعالجة التحديات القانونية. وقد صُممت هذه المبادرات لتواكب المتغيرات التشريعية والمجتمعية، وتساهم في حماية الحقوق، ودعم الفئات المختلفة، وترسيخ العدالة كركيزة من ركائز التنمية المستدامة.



ورشة عمل

إدارة الشراكات وأثرها في تحقيق استدامة المجتمع

ينسجم مع توجيهات القيادة الرشيدة نحو تنمية مجتمعية مستدامة وشراكات حكومية فعالة. واستهدفت الورشة مديري الشراكات في الجهات الحكومية لتعميق فهم الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الشراكات، وتحفيز التفكير الإستراتيجي لتحقيق الاستدامة.

نظم معهد دبي القضائي، ورشة عمل، بعنوان «إدارة الشراكات وأثرها في تحقيق استدامة المجتمع»، في إطار مستهدفات «عام المجتمع»، بهدف تعزيز ثقافة التعاون المؤسسي والمسؤولية المشتركة، ورفع كفاءة الشراكات في القطاعات المختلفة، بما



مجتمعنا يقرأ

مبادرة «مجتمعنا يقرأ»

متخصصة تُطرح بشكل ربع سنوي. كما تتضمن المبادرة مسابقة ثقافية تقدم جوائز للفائزين تشمل مجموعة من إصدارات المعهد. وقد أسهمت المبادرة في تمكين الأفراد من فهم حقوقهم وواجباتهم، وتعزيز التلاحم المجتمعي عبر أنشطة تفاعلية تدعم مستهدفات «عام المجتمع».

أطلق المعهد مبادرة «مجتمعنا يقرأ» تزامناً مع الشهر الوطني للقراءة و«عام المجتمع»، بهدف نشر المعرفة القانونية وتعزيز ثقافة القراءة في المجتمع، بما يساهم في بناء مجتمع قائم على المعرفة القانونية وترسيخ قيم النزاهة والعدالة. وتهدف المبادرة إلى تشجيع الأفراد - خصوصاً القانونيين - على القراءة المستمرة عبر إصدارات

مبادرة «المعرفة المشتركة»

في إمارة دبي» كنتاج لثمرة التعاون بين معهد دبي القضائي ومحاكم دبي. وقد نالت المبادرة إشادة قانونية باعتبارها نموذجاً رائداً في الشراكة المؤسسية لإنتاج المعرفة القانونية المواكبة للتطورات التشريعية.

أطلق معهد دبي القضائي مبادرة «المعرفة المشتركة» بهدف إصدار بحوث قانونية متخصصة تدعم المكتبة القانونية الوطنية وتعزز الإنتاج المعرفي. وشهد عام 2025 إصداراً علمياً متخصصاً بعنوان «الأحكام المنظمة للوقف

مبادرات التوعية المجتمعية

قانون الأحوال الشخصية (الزواج- الطلاق- الحضانة)

عقد معهد دبي القضائي، بمناسبة عام المجتمع، سلسلة جلسات توعوية ضمن مبادرة «تشريع اليوم» خُصّصت لاستعراض أحكام قانون الأحوال الشخصية، بما يشمل من موضوعات الزواج والطلاق والحضانة، بهدف تعزيز الوعي القانوني وترسيخ استقرار الأسرة في المجتمع.



المرأة في القانون الإماراتي

يهدف تعزيز دور المرأة في المجتمع وتمكينها قانونيًا ومعرفيًا، عقد معهد دبي القضائي برنامجًا تدريبيًا بعنوان «المرأة في القانون الإماراتي»، استعرض من خلاله الأطر التشريعية التي تكفل حقوق المرأة، وتدعم مشاركتها الفاعلة في مسيرة التنمية المجتمعية.



مبادرة «الكنوز المعرفية»



تندرج «الكنوز المعرفية» ضمن جهود معهد دبي القضائي لتعزيز الفكر القانوني عبر ركن المعرفة القضائية، وهو منصة رقمية ومكتبة شاملة توفر مصادر وموارد معرفية عربية وعالمية ميوّبة. وتهدف المبادرة إلى إثراء المجتمع القضائي والعلمي من خلال إحياء كنوز المكتبة القانونية العربية من إصدارات قانونية نادرة. وفي إطار هذه المبادرة نشر المعهد نبذة لعدد ثمانية كتب قانونية.

مبادرة «المستودع الرقمي للرسائل العلمية»

أطلق معهد دبي القضائي المستودع الرقمي للرسائل الجامعية لأعضاء السلطة القضائية، في مبادرة رائدة تهدف إلى تعزيز نشر المعرفة القانونية والقضائية، ودعم التحول الرقمي المعرفي في مجالات النشر العلمي. وفي إطار هذه المبادرة، تمكن معهد دبي القضائي خلال عام 2025 من النشر الرقمي لعدد إحدى عشرة رسالة علمية ماجستير ودكتوراه.



المسار السادس

6

المعارض ... حضور معرفتي وقانوني





GITEX
GLOBAL
Dubai
13-17 OCT 2025

معرض جيتكس جلوبال 2025

التقنية الدولية، وفي مقدمتها منصة دبي القضائية للتدريب ومسرح الجريمة الافتراضي في الميتافيرس، إلى جانب تسليط الضوء على الطول الذكية الداعمة للتحويل الرقمي في التدريب القضائي، بما في ذلك مشروع رؤى العدالة العالمية ونظام إدارة الكفاءات القضائية المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

في إطار حرص معهد دبي القضائي على مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية واستشراف آفاق الابتكار الرقمي في مجال التدريب القضائي، شارك المعهد في فعاليات معرض جيتكس جلوبال 2025. وقد استعرض خلال مشاركته حزمة من مشاريعه الرقمية الرائدة بما ينسجم مع خطط التحويل الرقمي ويعكس حضوره المؤسسي في المحافل

المعارض ... حضور معرفي وقانوني

شكّلت مشاركة معهد دبي القضائي في المعارض الوطنية والدولية خلال عام 2025 جسورًا معرفية تربط القضاء بالمجتمع، ومد جسور الثقافة القانونية من خلال هذه المعارض. فقد حرص المعهد على إيصال رسالته القانونية من خلال إصداراته ومشاركاته الحاضرة في المعارض الدورية، وتقريب المفاهيم القضائية من مختلف فئات المجتمع، دعمًا لثقافة قانونية راسخة.



معرض أبوظبي الدولي للكتاب
Abu Dhabi International Book Fair



معرض أبو ظبي الدولي للكتاب 2025

البحث العلمي. وقد مثلت المشاركة منصة للتعريف بجهود المعهد وفتح آفاق التعاون مع الجهات الأكاديمية والنشر، بما يعزز مكانة دولة الإمارات كمركز علمي وقانوني رائد.

شارك معهد دبي القضائي في «معرض أبوظبي الدولي للكتاب 2025»، مستعرضاً إصداراته القانونية المتخصصة ومكتبته الرقمية، تعزيزاً لدوره في نشر الثقافة القانونية ودعم

المسار السابع

7

فحاليات مؤسسية ... تواصل فعال

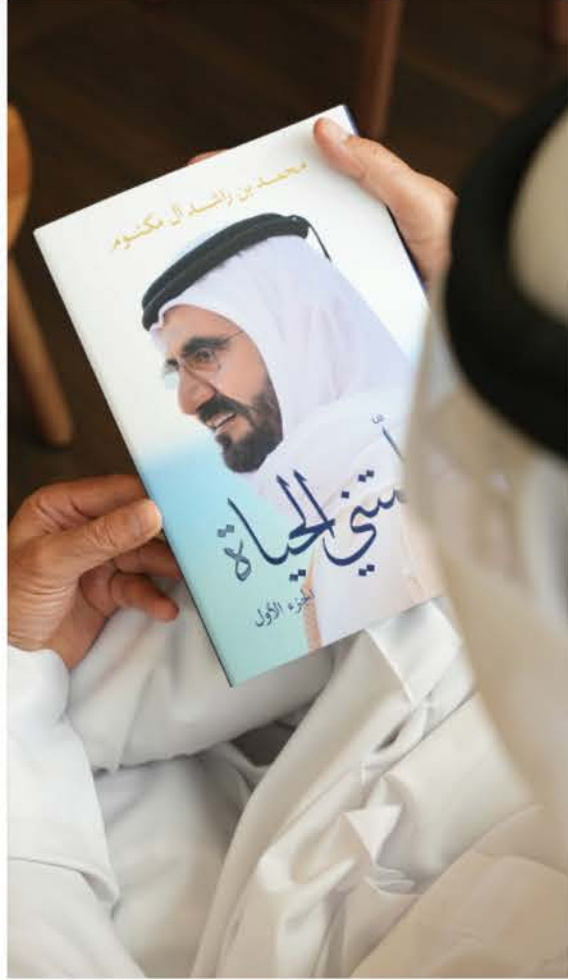




يوم الموهوب الإماراتي

كرّم معالي الفريق ضاحي خلفان تميم، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، ورئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات لرعاية الموهوبين، سعادة القاضي الدكتورة ابتسام علي البدواوي، مدير عام معهد دبي القضائي، وذلك خلال فعاليات «يوم الموهوب الإماراتي»، والتي أُقيمت بحضور نخبة من الشخصيات الوطنية البارزة وكبار المسؤولين.

«علمتني الحياة»



وزّع معهد دبي القضائي إصدار «علمتني الحياة» على موظفيه، تعزيزاً لثقافة القراءة وترسيخاً لقيم الإلهام والتطوير المستمر. وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص المعهد على دعم بيئة عمل معرفية محفّزة، تؤمن بأن التطوير المستدام يبدأ من تنمية الفكر، وأن الاستثمار في الإنسان هو الركيزة الأساسية للتميز المؤسسي.

فعاليات مؤسسية ... تواصل فعال

جاءت الفعاليات التي نظمها معهد دبي القضائي خلال عام المجتمع 2025 بوصفها نافذة مؤسسية تعكس نهج المعهد القائم على الشفافية، وتوثق منجزاته وبرامجه ومخرجاته التدريبية أمام المجتمع. ومن خلال التغطيات الرسمية لأنشطته، حرص المعهد على إبراز جهوده بصورة واضحة ومسؤولة، بما يعزز الثقة المجتمعية بدوره، ويؤكد التزامه بمبدأ المشاركة المعرفية، وترسيخ حضوره كمؤسسة تدريبية رائدة، تؤمن بأن الشفافية ركيزة أساسية لاستدامة الثقة المجتمعية.



ملتقى التحديات القانونية والقضائية المعاصرة

الملتقى حوارًا قانونيًا معمقًا تناول أبرز الإشكاليات المرتبطة بظاهرة الدعاوى الكيدية، وانعكاساتها على كفاءة منظومة العدالة، وأفضل الممارسات التشريعية والقضائية للحد من هذه الظاهرة.

تحت عنوان «الدعاوى الكيدية والتصدي القانوني لها»، نظم معهد دبي القضائي النسخة الأولى من «ملتقى التحديات القانونية والقضائية المعاصرة»، بحضور نخبة من أعضاء السلطة القضائية والخبراء القانونيين. وشهد

زيارة سعادة رئيس المحاكم للشؤون القضائية بالإمارة



محاكم دبي وسعادة الأستاذ الدكتور عبدالله السبوسي، أمين عام المجلس القضائي، وذلك للاطلاع على سير برنامج «الدراسات القضائية والقانونية للمتدربين القضائيين»، وأثني على تنظيم المعهد الخاص بالبرنامج.

تأكيداً على التزامه بتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية وفق أعلى المعايير، بما يضمن تحقيق الجودة المؤسسية، زار معهد دبي القضائي كل من: سعادة القاضي عبدالقادر موسى محمد، رئيس المحاكم للشؤون القضائية بالإمارة في

برنامج «مهارات التفاوض وتسوية المنازعات العائلية في توزيع التركات»

التدريبي «مهارات التفاوض وتسوية المنازعات العائلية في توزيع التركات»، بهدف تطوير قدرات الكوادر القضائية، وتمكينهم من القيام بمهامهم بكل كفاءة واقتدار.

في إطار التزامه بدعم الرؤى الوطنية الرامية لتوفير بيئة مثلى لاستدامة نمو وازدهار الشركات العائلية باعتبارها رافداً حيوياً للاقتصاد، أطلق معهد دبي القضائي بالتعاون مع مركز دبي للشركات العائلية، البرنامج

تخريج الدفعة الأولى من برنامج التوجيه والإصلاح الأسري والدفعة الرابعة من برنامج أمناء السر بالمحاكم



مواصلًا جهوده في تأهيل كوادر قانونية وطنية متميزة تسهم في تعزيز كفاءة الأداء القضائي في الإمارة.

احتفى معهد دبي القضائي بتخريج الدفعة الأولى من منتسبي برنامج التوجيه والإصلاح الأسري، والدفعة الرابعة من برنامج المهارات القانونية والقضائية لأمناء السر بمحاكم دبي،

إتمام البرنامج التدريبي «القانون الدولي الإنساني»

الدفاع، في خطوة تجسد التزام المعهد بتطوير الكفاءات القانونية المتخصصة، وتعزيز الوعي بالقيم الإنسانية وفق أفضل المعايير الدولية.

نظم بنجاح معهد دبي القضائي بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر برنامجاً تدريبياً حول القانون الدولي الإنساني لمنتسبي وزارة



يوم العَلَم

يُجسد يوم العلم مناسبةً وطنيةً نحتمي من خلالها براية وطننا خفاقة، راية العز التي تمثل وحدة أبناء الإمارات. ونجدد من خلال هذا اليوم التزامنا في السعي المستمر للمساهمة في ترسيخ مكانة دولتنا الرائدة عالمياً، مستندين إلى قيم الاستباقية، والنزاهة والشفافية، والتميز والابتكار، والعمل بروح الفريق، منطلقين من إيماننا بأهمية هذه المبادئ في تحقيق التطور المستدام.

حَقِّ الِئْسَلَةَ فِي دُبَي
HAG ALLEILA in DUBAI

فعالية النصف من شعبان

نظّم معهد دبي القضائي احتفالية خاصة بمناسبة ليلة النصف من شعبان، وذلك في إطار جهوده لإحياء المناسبات الدينية والمجتمعية وتعزيز القيم الثقافية الأصيلة، تماشيًا مع أهداف عام المجتمع 2025.



عيد الاتحاد

في عيد الاتحاد الرابع والخمسين، نستذكر بكل اعتزاز مسيرة وطن أرسى دعائمه الآباء المؤسسون، طيب الله ثراهم، حين رسموا ملامح وطن بات اليوم نموذجاً عالمياً في التقدّم، والتسامح، والريادة. إن هذه المناسبة الوطنية تُجسّد في وجداننا تجديداً للعهد والولاء لقيادتنا الرشيدة.

فعاليات الشهر الرياضي .. تحدي دبي للياقة



استضاف المعهد أعضاء السلطة القضائية في يوم رياضي حافل بالحماس والمنافسة في ملعب كرة القدم التابع للمعهد، وذلك بالتزامن مع تحدي دبي للياقة 30 x 30. ونظم المعهد مسابقة لأعضاء السلطة القضائية للمشاركة في فعاليات الشهر الرياضي.



يوم الطفل الإماراتي

بمناسبة يوم الطفل الإماراتي، شارك معهد دبي القضائي في هذه المناسبة الوطنية من خلال مبادرة توعوية تهدف إلى نشر المعرفة القانونية بحقوق الطفل، وذلك عبر مشاركة رابط إصدار «قانون وديمة» مع الجمهور عبر قنواته الرسمية.



يوم المرأة الإماراتية

يأتي يوم المرأة الإماراتية ليؤكد المكانة الاستثنائية التي تبوأها ابنة الإمارات بفضل الرؤية السديدة والدعم اللامحدود من قيادتنا الرشيدة، التي جعلت من تمكين المرأة ركناً أصيلاً في مسيرة النهضة والتقدم، ورست حضورها شريكاً محورياً في بناء وطن يفاخر العالم بإنجازاته.



يوم المرأة العالمي

أكدت سعادة القاضي الدكتورة ابتسام علي البدواوي، مدير عام معهد دبي القضائي، أن يوم المرأة العالمي يمثل مناسبة عالمية ذات دلالات عميقة، وفرصة لتسليط الضوء على العطاءات اللامحدودة والإسهامات الجليلة للمرأة في المجالات كافة، والتعبير عن تقدير دورها المحوري في بناء الأجيال وتعزيز تماسك المجتمعات ودفع عجلة التنمية والتقدم.

يوم عهد الاتحاد

أكدت سعادة القاضي الدكتورة/ ابتسام علي البدواوي، مدير عام معهد دبي القضائي، أن يوم «عهد الاتحاد» يمثل مناسبة وطنية خالدة نستذكر من خلالها هذا اليوم التاريخي، الذي جمعنا بهوية مشتركة ووحدة تربطنا معاً كشعب واحد، يسير نحو مستقبل أكثر إشراقاً، مسترشدين برؤى قيادتنا الرشيدة، أوفياء لنهج الآباء، فخورين بمسيرة الاتحاد.



يوم الشهيد

يوم الشهيد

نقف اليوم وقفة عز وإكبار أمام تضحيات أبناء الإمارات البترّة، الذين لبّوا نداء الواجب بكل شرف وإيمان، وارتقوا شهادة في ميادين الكرامة دفاعاً عن الوطن وسيادته، مجسّدين أسمى صور البطولة والوفاء.



يوم زايد للعمل الإنساني

في يوم زايد للعمل الإنساني، نستذكر الإرث الإنساني الزاخر والسيرة العطرة للوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، معربين عن فخرنا بمدرسة العطاء التي أرسى دعائمها في دولة الإمارات، حاملة قيّم الخير لكل شعوب العالم، ومشكلة نموذجاً رائداً ومثالاً يُحتذى به في العمل الإنساني ونبراساً يضيء دروب العطاء.



معهد دبي القضائي
DUBAI JUDICIAL INSTITUTE



dubaijudicial